



Economic transitions  
in the Mediterranean

Les transitions  
économiques  
en Méditerranée

التحوُّلات الاقتصادية  
في منطقة البحر المتوسط

Mediterranean Sea

البحر المتوسط



CENTER for MEDITERRANEAN  
INTEGRATION | CENTRE pour  
l'INTEGRATION en MÉDITERRANÉE  
مركز التكامل المتوسطي



# التحوّلات الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط

# التحوُّلات الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط<sup>١</sup> مُلخَص

تلبيةً لمبادرة أكاديميين من صفتي البحر المتوسط – مقتنعين بأن دول هذه المنطقة وشعوبها يجمع بينهم مصير مشترك – اجتمع فريق عمل لمناقشة التحوُّلات الجارية في البلدان العربية.

التقدُّم، والعقبات والمخاطر، واقتراح المجالات التي يمكن العمل فيها معاً لإقامة علاقات جديدة بما يعود بالنفع المتبادل على بلدان صفتي البحر المتوسط.

ويرى فريق العمل أن قوة الدفع الإقليمية الجديدة يجب أن تأتي من الجنوب. وينبغي أن يُشجَّع التعاون الدولي بقيادة الاتحاد الأوروبي تونس، التي تُجسِّد الآمال في إرساء الديمقراطية، على توفير هذه القوة الدافعة.

وباعتبار ضرورة خفض معدلات البطالة في صفوف الشباب والنساء أولوية ملحة، يقترح فريق العمل تركيز اهتمام أوروبا على الأهداف الأربعة شديدة الترابط الآتية: (١) إقامة سلاسل قيمة جديدة من خلال المشروعات الصناعية المشتركة التي تربط بين بلدان شمال المتوسط وجنوبه؛ و(٢) تعزيز تنمية اقتصاد المعرفة؛ و(٣) مساندة الاقتصاد الريفي والتنمية الإقليمية؛ و(٤) ضمان سهولة انتقال الأفراد المقيمين بصورة قانونية في البلدان على صفتي المتوسط.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، بدأت مجتمعات جنوب البحر المتوسط بالانطلاق والمضي قدماً من جديد، مع ما ينطوي عليه أي تغيير جوهري من اضطرابات وصعوبات وتقدُّم محتمل. وبالتوازي مع هذه الاضطرابات في جنوب المتوسط، استمرت أوروبا في نضالها لاستعادة ثقتها بالنفس وتحديد معالم مستقبلها. ويُفضي مجموع هذه العوامل إلى تحوُّل جذري في العلاقات بين بلدان شمال البحر المتوسط وجنوبه.

ومع استمرار العمل على صياغة الدساتير في الجنوب، لاسيما في تونس والمغرب ومصر، تستشكف الثورات العربية قواعد جديدة للحكم الرشيد في الحياة السياسية. لكنها لم تُعالج بعد القضايا التي تكتنف النماذج الاقتصادية والسياسية الجديدة، والعلاقات الدولية، ولاسيما مع أوروبا، اللازمة لدعم التحوُّل السياسي.

وحاول فريق العمل تفسير الوضع في بلدان جنوب المتوسط فيما يتعلق بهذه القضايا، مع إبراز إمكانيات

١. تمَّ إعداد هذا العمل لتجديد وتوسيع النقاش حول التحوُّلات الاقتصادية والتكامل في منطقة البحر المتوسط. وبمبادرة من الرئاسة الإيطالية لمجلس الاتحاد الأوروبي، تمَّ تقديمه بمناسبة اجتماع كبار الموظفين الخاص بمنطقة المتوسط الذي عقد في نابولي بإيطاليا يوم ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤. وقد تمَّ أيضاً رفعه استجابة لمشاورات الاتحاد الأوروبي لتحديد سياسة جديدة للجوار الأوروبي مع الجنوب في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٥.

# التحوّلات الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط

التقى فريق عمل مؤلّف من خبراء اقتصاديين ومحلّين سياسيين من ضفتي البحر المتوسط، لديهم إيمان عميق بأن مصيراً مشتركاً يجمع بين دول هذه المنطقة وشعوبها، وذلك لدراسة ما تتمخّص عنه التحوّلات التي أعقبت الثورات العربية<sup>٢</sup>.

وهم يعتقدون أن الواقع والآليات السياسية غالباً ما تُحدّد القضايا الاقتصادية وأن العقد الاجتماعي بين الحكومة والشباب يأتي في صميم عمليات التجديد وتعبئة الموارد والتكامل.

وأحدث التوسّع الحضري تحولات كبيرة في هذه البلدان، وأدّى إلى تغيّرات في المساكن والعلاقات الاجتماعية وحتى في النموذج الأبوي التقليدي.

ومع ذلك، فإن هذه التغيّرات لم يكن لها أثر كبير على الهياكل السياسية التي ظهرت عند الاستقلال. فما زالت هذه الهياكل تنسم بدور كبير للحكومة، مع استمرار التقاليد السلطوية ونظام الدولة الريعية التي تعتمد اعتماداً شبيه كاملاً على ريع الصناعات الاستخراجية. ومع بعض الاستثناءات القليلة، خيّمَت على بلدان المغرب والشرق العربي منذ عام ٢٠٠٠ نفس الأنظمة السياسية التي قصّرت في الوفاء بتوقعات شعوبها. وفي الوقت نفسه، انغمست أوروبا، جارة والشريكة الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، في كساد شديد بدأت لتوها بالتعافي منه. واتضح أيضاً أوجه النقص والقصور في خطة التكامل المتوسطي التي وُضعت في برشلونة قبل ٢٠ عاماً، ويجد الاتحاد من أجل المتوسط صعوبة في تنفيذ مهمة غير واضحة المعالم. ويبدو أن الطول التي اقترحتها الهيئات الاقتصادية المتعددة الأطراف لم تعد تتناسب مع مشكلات بلدان الجنوب. وعلى مدى سنوات طويلة، كان يبدو أن منطقة المتوسط راكدة ومُقيّدة وتخلفت عن ركب التغيّرات العالمية.

ويكمن منشأ الثورات العربية في الفجوة الأخذة في الاتساع بين الهياكل السياسية الراكدة والشباب المتحمس للتغيير والمضي قدماً. وفي الواقع، كانت هذه الثورات بداية

ويرى فريق العمل أن نجاح التحوّل السياسي في العالم العربي هو منفعة عامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وأنه ضرورة تتطلب الاستثمار المتواصل لمساندة التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية. والتعاون الدولي ضروري أيضاً لمساندة هذه العمليات، لكن قوة الدفع الجديدة يجب أن تأتي من الجنوب. ويقترح الفريق أن تبدأ تونس التي تُجسّد إمكانية نجاح التجربة الديمقراطية السير في هذا الطريق حتى يحذو الآخرون حذوها. ويجب أن تساند سياسات الاتحاد الأوروبي هذه المبادرة مساندة قوية. ولا يدعو فريق العمل إلى ترتيبات مؤسسية جديدة لمنطقة البحر المتوسط، إذ أن هذا أمر يصعب تحقيقه. ويشعر الفريق أن سياسة أوروبا الخاصة بمنطقة البحر المتوسط يجب أن تُعزّز شبكة المؤسسات القائمة والتنسيق بينها، إذا أنها السياسة الوحيدة التي تتوفر على موارد هامة تتجلى في الخبرات ووسائل التمويل.

## ١ مجتمعات جنوب البحر المتوسط تنهض من جديد

لقد تغيّرت المجتمعات العربية تغيّراً كبيراً منذ حركات الاستقلال في ستينات القرن التاسع عشر، وجعلت التغيرات الديموغرافية معدلات الخصوبة تساير في كل مكان تقريباً المعايير الأوروبية. وانتشر التعليم على نطاق واسع، بما في ذلك تعليم الفتيات. وأصبح المواطنون أوسع معرفة ووعياً ويلعب الإنترنت دوراً كبيراً في الحياة.

٢. يمكن الاطلاع على قائمة بأعضاء الفريق في نهاية هذه الوثيقة.

تحول في عام ٢٠١١، فأوجدت زخما يجب الحفاظ عليه لضمان استقرار دائم في المنطقة. فأى عودة للنظام القديم ستقوض الاستقرار على الأجل الطويل.

## ٢ نتائج متضاربة للثورات العربية

لم يكتب تاريخ الثورات العربية بعد.

ويبدو أن تونس كانت استثناء من القاعدة، فهي المثال الوحيد لثورة نجحت في تحقيق توافق وسط وجنبت مواطنيها مهالك العنف. والثورة التونسية هي الوحيدة التي كانت بحق السبب في صياغة عقد اجتماعي جديد. شهدت مصر ظهور حكومة يدعمها طلب حقيقي على النظام في مجتمع عصفت به اضطرابات اجتماعية. وينبع هذا الطلب على النظام من هياكل حكومية للاستقرار وحفظ الأمن وطلب مماثل من نسبة كبيرة من الطبقات المتوسطة والعامة.

والمن التي تمر بها سوريا وليبيا والعراق واليمن أمثلة واضحة على الاضطرابات في مجتمعات مركبة تواجه فيها هياكل الحكم الضعيفة بطبيعتها والتي أصبحت تمثل أقلية خصوصا أقياء سياسيين ودينين وقبليين.

وفضلاً عن المن التي تنتشر في سوريا وليبيا والعراق، جلبت الأحداث في الساحل الجنوبي للبحر المتوسط سلسلة كاملة من التطورات والتغيرات الإيجابية، إلى جانب بعض الآثار السلبية الواضحة. فالإطاحة بابن علي ومبارك في أعقاب انتفاضتين للشباب والتوترات التي تشهدها كل البلدان العربية تقريبا تكشف أن النظم الاستبدادية القديمة تتداعى، وتظهر أيضا بروز مجموعة متنوعة من القضايا السياسية واللاعبين السياسيين الجدد. ويشتمل هذا على الصوت الوليد للشباب، إذ أنهم يمثلون ٦٠ في المائة من السكان دون الخامسة والعشرين من العمر، وكذلك اللاعبين الملمين، وإحياء المجتمع المدني، والقوة المتنامية للأحزاب الإسلامية. ويتبنى هؤلاء اللاعبون الجدد، بطريقتهم، نضال القوى الديمقراطية القائم منذ وقت طويل، ويُقدّمون انتقادات جذرية للطريقة التي تعمل بها الحكومات في المنطقة، ويطالبون بالاهتمام بالقضايا المحلية، وبالكرامة والإخلاص من القادة. ويتبنون قيم الحرية والعدالة، إلى جانب طريقة مختلفة في التفكير

بشأن الحياة السياسية تتسم بقدر أكبر من الفردية والجماعية على السواء، مع زيادة الإحساس بأهمية الاعتبارات الأخلاقية والمواطنة في التعاملات مع الحكومة. والحكومة، في نظر قطاعات واسعة من السكان، هي المصدر الرئيسي لعدم المساواة، وغياب العدالة، والركود الاقتصادي، وعلى الأخص، نظام الدولة الريعية التي تعتمد اعتماداً شبيهاً كامل على ريع الصناعات الاستخراجية.

وفي أعقاب تفجر الحركات الثورية، هزت الصراعات وستستمر في هز صميم المجتمعات العربية في المشرق والمغرب العربي. وأبرزت الصراعات التناقض القائم بين قوى التغيير الفعالة - الشباب، والمحرومين، والأحزاب المتمردة على الحكومة وبعض أعضاء مجتمع الأعمال - وقوى النظام التي لا يستهان بها - الجيش والطبقة المتوسطة إلى جانب بعض الحركات الإسلامية في حراك غالباً ما يُثير الحيرة والارتباك من أجل الإصلاح وإعادة الهيكلة. وتكشف الأوضاع في ليبيا وسوريا عن إمكانيات الفوضى والعنف التي تكمن خلف المواجهات، أمّا الوضع في مصر، فإنه يشهد على قوة الحركات التي تهدف إلى تدعيم النظام. وعلى النقيض من ذلك، أظهرت الثورة التونسية وقدرة السياسيين التونسيين والمجتمع ككل على تقبل الحلول الوسط نموذجاً لإعادة هيكلة الحياة السياسية.

## ٣ مشكلات جديدة واستجابات تقليدية

بعد مرور قرابة خمس سنوات على بدء الثورات، تواجه بلدان المنطقة تحديات جسيمة، تؤثر على معظمها بدرجات متفاوتة. وفضلاً عن ذلك، يتعين على هذه البلدان مواجهة آثار التوسع الحضري وتغير المناخ على البحر المتوسط، وهي أشد المناطق تعرضاً للخطر على وجه الأرض.

### ٣.١ النضال لإرساء عقد اجتماعي جديد

واجه الزعماء السياسيون في تونس ومصر والمغرب مشكلات ملحة في أعقاب الثورات، منها المشكلة السياسية الخاصة بالتعامل مع الانتفاضات الشعبية، والمشكلة الأمنية الملحة التي تختص بإعادة الحد الأدنى من النظام، والمشكلة الاقتصادية الخاصة بمواجهة تدني الاستثمارات والسياحة وعائدات الصادرات وأثارها على البطالة

والماليات العامة. وفضلاً عن إدارة هذه القضايا الملحة، بدأ الزعماء تحركاً جريئاً لاستحداث تغيير دستوري.

### ٣. ٢ نهج متناقضة للحفاظ على النظام

لا يُنكر أحد أنه توجد حاجة حقيقية إلى النظام وحفظ الأمن. وتنتضح هذه الحاجة بجلاء في مصر وتونس وفي الأوضاع المأساوية في سوريا. ومن الواضح أنه يصعب التقلّب على التناقض بين الطموحات الليبرالية للشباب والنزعة السلطوية الرجعية للعناصر المحافظة عند تحديد معالم مستقبل المجتمع في الأمد الطويل.

ويُظهر التاريخ الحديث للعالم العربي مبلغ رسوخ نُظم الاستبداد والتسلط وتجزؤها. وقد أنتج نظام عبد الناصر والنظام البعثي مؤسسات استبدادية اتسمت في أغلب الأحيان بالصرامة الشديدة في ضبط الأمن، والمحسوبية، وسلوكيات التربُّع والنفعية التي قوّضت القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة.

### ٣. ٣ سياسات محاربة التشدد

تُعاني المجتمعات في البلدان المطلة على البحر المتوسط من مشكلة واضحة مع الشباب. ولم يعد الكثير من الشباب يُصدّقون خطاب النخب في بلدانهم. فتجارب حياتهم اليومية تُؤكد إقصاءهم عن مراكز صنع القرار في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلدانهم. وبات واضحاً أن وضع الشباب في جنوب المتوسط تغيّر قليلاً منذ الثورات، لكن قضيتهم لم تلق من الاهتمام سوى الأقوال والتصريحات الجوفاء.

وتشهد كل بلدان المنطقة انتشار تيارات التشدد بين شبابها بدرجات متفاوتة. وتفشّت هذه الظاهرة التي وصلت الآن إلى أعتاب سكان أوروبا على نطاق واسع.

وعلى الرغم من المواجهات العسكرية، فإن عدة بلدان في المنطقة تحاول تصميم وتنفيذ سياسات حكومية لمكافحة التشدد في صفوف شبابها. وبالإضافة إلى زيادة القمع ومراقبة المتطرفين ودوائر تمويلهم، قامت بلدان مختلفة مثل المملكة العربية السعودية والأردن بتجربة برامج للقضاء على التشدد تشتمل على جهود لتقويض الشرعية الدينية والسياسية للحركات المتطرفة، إلى جانب إجراءات لضمان الاندماج الاجتماعي والسياسي للفئات الضعيفة.

وعمل واضعو الأطر الدستورية بإخلاص لتحديد مبادئ عقد اجتماعي جديد مُصمّم لتنظيم عملية التحوّل حول ثلاثة محاور رئيسية: (١) هوية الدولة التي يجب أن تعكس الأسس التاريخية المتعددة للسلطة فيها، ولاسيما دور الإسلام في المجتمع؛ و(٢) الفصل بين السلطات ووضع البرلمان المنتخب انتخاباً ديمقراطياً فيما يتصل بالسلطة التنفيذية؛ و(٣) تكريس المبادئ السياسية الجديدة، مثل الحرية والعدالة والكرامة والمواطنة.

وكان واضعو الأطر الدستورية يُدركون توقعات المجتمع المدني ومطالبه وركّزوا عملهم على ثلاث قضايا:

١. قضية الحكم رافضين أشكال الاستبداد والمحسوبية التي ظهرت في أعقاب الاستقلال ومطالبين بحكومة إصلاحية في ظل سيادة القانون تحترم المواطنين، وتحافظ أيضاً على النظام، وتدير إعادة توزيع الثروة، وتكفل قيام مجتمع يسوده الإنصاف؛

٢. قضية الاقتصاد مع مطالب واضحة بميثاق اقتصادي واجتماعي جديد يُزيل نظام الدولة الربيعية، ويهدف إلى تحقيق توازن اجتماعي بين الأجيال والمناطق؛

٣. وأخيراً، قضية دعوة المجتمع المدني إلى منح المواطنين صوتاً مسموعاً أكبر في وضع السياسات في بلدان سادت فيها نظم الاستبداد والبيروقراطية.

وساعد العمل في وضع الدساتير في مصر وتونس والمغرب على تخفيف التوترات السياسية والتشجيع على روح التفاوض والتوفيق بغية الالتقاء في منتصف الطريق. وأدّت هذه الجهود إلى إرساء آليات سياسية ودستورية يجب اختبارها الآن. وأفضت تلك الجهود إلى إعداد مسودة أولى مفيدة وبناءة يجب الآن تنقيحها وتأكيدتها وتحويلها إلى ممارسات سياسية.

ومن الناحية السياسية يقتضي إصلاح الحكومة وتقوية المجتمع المدني التوافق على حلول وسط وهو ما يصعب في الغالب بلوغه وتحقيقه. فسلوكيات التربُّع والنفعية والمحسوبية لا تزال قائمة، إلى جانب محاولات لعرقلة التقدم والعودة إلى استبداد الماضي. وإلّا من ذلك، هو أن وضع ميثاق اجتماعي جديد يتطلب أن تتمتع



**المشكلة:** تتوافق الآراء على نطاق واسع على أن نظام الدولة الريعية يعوق التنمية السياسية والاقتصادية للمجتمعات العربية. وتتواطأ النخب في القطاعين العام والخاص للحفاظ على هذا النظام الذي يحقق منافعهم، ويستبعد قطاعات كبيرة من المجتمع ولاسيما الشباب من العملية الإنتاجية. ويعمل هذا النظام على المستويين الوطني والمحلي. ولا يمكن لهذا النظام أن يحقق نمواً كافياً لانطلاق اقتصاد بلد من البلدان ما لم تقم الحكومة بتحويل أرباح الربيع الاقتصادي إلى استثمارات في مجالات الصناعة بوسائل سلطوية في أغلب الأحيان. وكان هذا هو الطريق الذي سلكته بلدان الأسواق الناشئة في جنوب شرق آسيا.

**الرسالة:** في النظم الريعية، يكون الوضع الاجتماعي، لا العمل، هو مفتاح الترقّي واكتساب مكانة اجتماعية أو تحسينها. وتكون الصلات مع مراكز السلطة السياسية والاقتصادية والنابعة من الوضع الاجتماعي هي الوسيلة للوصول إلى الموارد المالية ورموز المكانة الاجتماعية. والربيع الاقتصادي والوضع الاجتماعي مترابطان بشكل وثيق. فالعمل يُخط من قدره وقيّمته، لاسيما التوظيف بأجر، وذلك بسبب الترفع عن قبول التبعية والخضوع. والاستثناء الوحيد هو الخدمة الوظيفية التي يشدّ الطلب عليها لأنها تتيح إمكانية الحصول على المكانة الجيدة وما يصاحبها من الأمان.

وهذه حقيقة أساسية في الطريقة التي تعمل بها مجتمعات ما قبل الرأسمالية، وتتبع من أفضلية الارتباطات والمعارف على القانون والنظام. وفهم هذه الحقيقة هو السبيل لتحليل كيفية عمل معظم التفاعلات في مجتمعات الجنوب. فإهمال المناطق الريفية ينبع من تركّز السلطة في المناطق الغنية، وحواضر المدن، وخريجو الجامعات الشبان لا يجدون عملاً، لأن الوظائف تمنح على أساس المكانة الاجتماعية لا على أساس الجدارة والاستحقاق، وتفشي الفساد على نطاق واسع في أوساط الحكومة ومؤسسات الأعمال هو نتيجة للزواج غير الشرعي بين السلطة والثروة.

وكان الهدف الأساسي من توزيع حصة من المنافع الاقتصادية هو ضمان السلم الاجتماعي. لكن هذا النهج لم يعد مجدياً وبلغ منتهاه. والشبان من سكان المدن الذين استفادوا من توسيع فرص التعليم يريدون الحصول على الكرامة من خلال الوصول إلى العملية الإنتاجية والوظائف. ومكافحة الإقصاء وتهيئة الاقتصاد للانطلاق يتطلبان تقليص نظام الاقتصاد الريعي والامتيازات.

مهما يكن من أمر، فإننا لا نُهَوّن من المعارضة التي تلقاها مثل هذه الإصلاحات، لأن القادة (المطلعين على بواطن الأمور) ما زالوا هم المستفيدين الرئيسيين من النظام، الأمر الذي يسود في كل مستويات المجتمع. وكان من المفترض أن أساس التجارة الحرة الذي تقوم عليه الشراكة الأوروبية المتوسطية والتحوّلات السياسية ستقوّض نظم الدولة الريعية في بلدان جنوب المتوسط. لكن لم يحدث شيء من هذا القبيل، وحلت مزايا تربيح القطاع الخاص محل تربيح القطاع العام حينما خفّضت هذه البلدان حواجزها الجمركية.

ومن الملاحظ، أن المطالب التي نادت بها الثورات العربية من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وثيقة الترابط. فالديمقراطية السياسية يجب أن تدعمها ديمقراطية اقتصادية لتلبية مطالب الاحتواء من خلال التوظيف وتوفير فرص العمل. وإذا لم يتحقّق ذلك، فإن مشاعر الاستياء وخيبة الأمل قد تذكّي الانقسامات العرقية وتفسد الجهود الرامية إلى بناء سلام عام مشترك.

**المقترحات:** يجب أن يساند الاتحاد الأوروبي الديناميات القوية التي أرسنها البلدان العربية لفرض ضغوط اجتماعية على نظام الاقتصاد الريعي وذلك أساساً من خلال التعليم والتدريب المهني.



## ٥ الأولوية هي إشراك الشباب والنساء والحوار مع القوى المحلية الفاعلة

**المشكلة:** في كل أنحاء منطقة البحر المتوسط، يتحمّل الشباب وطأة الأزمات: البطالة المتفشية، والاعتراب، والمحاولات المحفوفة بالمخاطر لعبور البحر للوصول إلى أوروبا، وإغراء التطرف، وحتى العنف المطلق. وهوّت النخب السياسية من شأن مخاطر الإقصاء والإهمال لأعداد هائلة من الشباب من الرجال والنساء.

والنمط السائد واحد في كل البلدان العربية: انتشار التعليم على نطاق واسع على الرغم مما به من أوجه قصور من حيث الجودة منح نسبة كبيرة من الشباب القدرة على العمل والخلق والإنتاج واتخاذ القرار. لكن الفرص المتاحة ليفعلوا هذا لا وجود لها تقريبا.

والوضع أشد صعوبةً للشابات. فمعدل مشاركتهن في قوة العمل لا يتعدّى ٢٥ في المائة في الجنوب (وهو المعدل الأقل في العالم). وحصتهن من الوظائف على كثوف الأجور خارج القطاع الزراعي أصغر ومعدل البطالة في صفوفهن يبلغ تقريبا خمسة أمثال نظيره بين الشبان (في مصر). وأجورهم متدنية أيضا.

**الرسالة:** إن الأولوية في تحقيق تحوّل ناجح يجب أن تكون في الاحتواء والمشاركة للشباب والنساء والفئات المهمّشة (عمال القطاع غير الرسمي والشباب المعرضين للإقصاء والمواطنين في مناطق أهملتها الحكومة).

وقضية تساوي الحقوق بين الرجال والنساء ذات أهمية حيوية للتحوّل الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذه القضية هي جوهر المناقشات بشأن نماذج جديدة للتنمية في المنطقة. وعلى الرغم مما تحقّق من تقدّم ملموس في بعض بلدان المنطقة، فإن التغيّر الاقتصادي والاجتماعي ما زال يواجه عقبات شديدة من جراء أوجه النقص الشديد من حيث حصول النساء على حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما فيما يتعلق بالتوظيف ومبادرات العمل الحر.

وأحد أسباب البطالة بين الشباب هو القصور في تنمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب الترتيبات الرسمية وغير الرسمية التي تساند الشركات الكبيرة التي تتمتع بعلاقات سياسية.

**المقترحات:** ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يركّز مسانده على النهج التي تكفل احتواء الفئات المهمّشة، ولاسيما الرجال والنساء من الشباب في المناطق الريفية وأطراف المناطق الحضرية. ويجب أن يكون التعليم والتدريب المهني في صميم هذه الإجراءات.

ومن الضروري أيضا تطوير الآليات القانونية لخفض حصة القطاع غير الرسمي من سوق العمل، والأدوات اللازمة لمساندة إنشاء مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مثل التمويل الأصغر وتمويل الاقتصاد الاجتماعي. ويجب تنفيذ كل هذه الإجراءات في إطار حوكمة منفتحة تمنح صوتا مسموعا للجهات المحلية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني التي تخدم الشباب من الرجال والنساء.

## ٦ تطوير سلاسل إنتاج القيمة التي تربط السواحل الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط

**المشكلة:** يُقيد التنظيم الحالي للإنتاج بين السواحل الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط اقتصاد الجنوب ويجعلها قاصرة على الطرف الأدنى للقيمة المضافة لترتيبات العقود المبرمة من الباطن القصيرة الأجل. ولا يساعد هذا على خفض المستويات المرتفعة على غير المعتاد للاغتراب القسري والبطالة في صفوف العمال المهرة في هذه البلدان.

وعلى المستوى المؤسسي، كان نهج الاتحاد الأوروبي ثنائياً، مع وجود روابط منفصلة بين الاتحاد وكل من بلدان جنوب المتوسط على حدة.

وفي الوقت نفسه، تم نقل عمليات الإنتاج في الصناعات التحويلية والخدمات من المنطقة الأوروبية المتوسطة إلى بلدان معينة في آسيا، وهو ما يفسر بعض مشاهد نقشي البطالة في بلدان السواحل الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط.

وتشهد هيكل الإنتاج العالمية نوعين من التغيرات. الأول هو أنه يجري إعادة الأنشطة المجزأة للصناعات التحويلية إلى الأسواق المحلية في المنطقة. والثاني أن أنشطة الأعمال ولاسيما خدمات القيمة المضافة المرتفعة مثل البحوث والتطوير والتصميم والتسويق تسهم بنسبة متزايدة من سلاسل القيمة للصناعات التحويلية. وتتيح هذه التغيرات لبلدان جنوب المتوسط إمكانيات جديدة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وفتح فرص عمل جديدة للشباب المؤهلين.

**الرسالة:** تستطيع مؤسسات الأعمال في بلدان البحر المتوسط الاستفادة من اتجاهات العولمة الجديدة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعبئة إمكانياتها من الأيدي العاملة الماهرة، ولاسيما في بلدان الجنوب، وعرض خدمات أعمال ذات قيمة مضافة عالية (استثمارات غير ملموسة في اقتصاد المعرفة). وفي إطار هذا التحرك، يمكن لمؤسسات الأعمال في البلدان الشمالية والجنوبية إشراك طوائف المغتربين في البلدان الشمالية في هذه العملية من أجل توفير وظائف تتطلب الكثير من المهارات في مجال خدمات الأعمال بهدف تعزيز انتقال الأيدي العاملة.

وتظهر تجارب الولايات المتحدة واليابان أن نقل موارد الإنتاج في البلدان المجاورة إلى الجنوب يكفل بقاء وسائل الإنتاج في البلد الأصلي ويعزز أيضاً هذه الوسائل.

**المقترحات:** يجب أن يبادر الاتحاد الأوروبي لمساندة تنسيق الجهود بين مؤسسات الأعمال في بلدان شمال المتوسط وجنوبه من أجل:

- إعداد استراتيجيات منسقة لتبادل سلاسل القيمة، لا سيما في مجال الخدمات؛
- توقيع اتفاقات طويلة الأجل للاستثمار المشترك متضمنة بنوداً عن التدريب المهني المشترك في إطار استراتيجية إقليمية؛
- بوجه أعم، اعتبار رأس المال التعليمي للشباب في البلدان الشمالية والجنوبية منفعة عامة إقليمية ينبغي دمجها في استراتيجية تنظم انتقال الأيدي العاملة داخل منطقة البحر المتوسط، ولاسيما من أجل العمال المغتربين.

وعلى المستوى المؤسسي، يجب أن تتجه سياسة الاتحاد الأوروبي فيما يتصل ببلدان جنوب المتوسط نحو اتباع نهج متعدد الأطراف. ولهذه الغاية، يجب أن يستأنف الاتحاد المفاوضات مع بلدان الجنوب بشأن حرية انتقال الأيدي العاملة الماهرة، وحرية التجارة في الخدمات، مع إيلاء الاهتمام المناسب للمصالح الزراعية لبلدان المنطقة، ومشاركة بلدان الجنوب في برامج البحوث والابتكار الأوروبية.

## التشجيع على تطوير اقتصاد المعرفة

**المشكلة:** إذا كان لبلدان الجنوب أن تنجح في أن تصبح جزءاً من سلاسل القيمة الدولية، فيجب عليها تطوير اقتصاد المعرفة والابتكار الذي يشتمل على نظم للتعليم والتدريب والابتكار وبنية تحتية للمعلومات والاتصالات.

وتهتم كل بلدان صفتي البحر المتوسط في الوقت الحالي بقضية توظيف الشباب. وتكمن عوامل النجاح على الأمد الطويل للسياسات الرامية إلى زيادة فرص توظيف الشباب في جودة التعليم، وقدرة النظم التعليمية على تدريب الشباب على احتياجات الوظائف والمؤهلات المطلوبة في أسواق العمل الوطنية والإقليمية.

ومع ذلك، فإن الكثير من الشباب في بلدان جنوب المتوسط يتخرجون دون اكتساب المؤهلات التي تعترف بها مؤسسات الأعمال، ودون التشرب بروح العمل الحر، أو اكتساب المهارات الشاملة الضرورية في اقتصاد المعرفة مثل التفكير النقدي، والعمل الجماعي، وحل المشكلات، ومهارات الاستماع أو القدرة على التواصل بلغة أخرى واحدة على الأقل غير اللغة الأم. وبدون هذه المهارات الشاملة، لا تكفي المعارف الفنية والعلمية التي نجح بعض الأفراد في اكتسابها لضمان نجاحهم واستمرارهم في وظائفهم لفترات طويلة. وتشتد حدة هذه المشكلات مع الشباب من الأسر أو المناطق الريفية. وقد يؤدي هذا إلى الشعور بالإحباط والاستياء أو اليأس في الكثير من الحالات، وهو ما يجعل الشباب عرضة للتلقين بأفكار مُعيّنة أو الاتجاه نحو التطرف.

**الرسالة:** السبيل الوحيد لمعالجة هذه المشكلات اليوم هو تقديم تمويل إضافي لنماذج التعليم القائمة. ويتمثل التحدي الجديد في تحقيق الإدارة الرشيدة والإصلاح التنظيمي لجعل الانتقال من «التعليم الجامعي» إلى «التدريب على المهارات الشاملة» من خلال مؤسسات تعليمية منفتحة على بيئتها، وقابلة للتكيف، وقادرة على الابتكار، وقابلة للمحاسبة أمام مستخدميها. وفي إطار هذه التطورات على الأجلين المتوسط والطويل، يجب أن يتطور دور الحكومة، وأن يكون التغيير بدافع من الرؤية الخاصة لكل بلد واستراتيجياته للتغيير المؤسساتي والتنظيمي.

ويمكن تسهيل هذه التغييرات بدرجة كبيرة بالحوار داخل الشبكات التي تنتشر في منطقة البحر المتوسط وترعى تبادل الطول. ويجب أن تتسق معايير جودة التدريب وشهادات اعتماد المهارات في بلدان شمال أفريقيا على وجه الخصوص مع نظائرها في شريكها التجاري الرئيسي وهو أوروبا.

وعليه، يُمكن لأوروبا أن تطلق مبادرة مساندة جهود هذه البلدان لتحديث نظمها التعليمية، وتشجيع البحوث والابتكار في إطار شراكة بين الشمال والجنوب. ويجب أن تتركز أولويات العمل على تحسين المناهج الدراسية، ونماذج التعليم ومناهج طرق التدريس، مع التأكيد على التدريب المهني، والبحوث الأكاديمية، والعمل مع مؤسسات الأعمال.

**المقترحات:** يُمكن للاتحاد الأوروبي إنشاء شبكات بين الشمال والجنوب من مؤسسات التدريب المهني والفني حتى يتمكن القائمون على التدريس فيها وموظفوها من العمل معاً لتبادل أفضل الممارسات في التدريس والإدارة. والقطاعات المعنية في هذا الشأن هي التي ستوجد فيها وظائف المستقبل، ومنها: (١) الطاقة البديلة والبيئة (الوظائف المراعية للبيئة)، و(٢) الرعاية الصحية، وقطاع الإسعاف، والخدمات الشخصية، (٣) تقنيات المعلومات والاتصالات، و(٤) الصناعات الثقافية.

ويستطيع الاتحاد الأوروبي توقيع اتفاقيات مع بلدان الجنوب لتمكين مختبرات أبحاثها من المشاركة في برامج الأبحاث في الاتحاد. وكإجراء مساعد، يُمكن تمويل ألف من طلاب ما بعد الدكتوراه، فهذه الخطوة سيكون لها أثر قوي وسريع على البحوث في مختبرات الجنوب، ويُعزز جهود تنمية شراكات الأبحاث بين الجنوب والشمال.

**المشكلة:** لاقت أجزاء كبيرة من المناطق الريفية في بلدان الجنوب الإهمال، وسيؤدي تغير المناخ في المستقبل إلى زيادة تقليص مواردها المائية المتاحة. فضلاً عن ذلك، نشأت بسبب التحسّن العام لمستويات التحصيل التعليمي، مع ما به من أوجه قصور من حيث الجودة، إمكانيات وتوقعات لم يتم الوفاء بها في كل مجال في كل من بلدان الجنوب، لكن السلطة على المستوى الوطني تتسم بالتركيز الشديد في عواصم هذه البلدان. ويؤدي هذا إلى إقصاء فئات كبيرة من سكان المناطق الريفية ولاسيما الشباب الذين يفتقرون في أغلب الأحيان إلى أي آفاق للمستقبل سوى الانتقال إلى المدن الساحلية الكبيرة أو القيام برحلة هجرة محفوفة بالمخاطر إلى الشمال.

**الرسالة:** في العشرين إلى الثلاثين عاما القادمة، لا يُمكن تجديد هيكل القوة العاملة في البلدان المتقدمة التي يوجد فيها خمسة في المائة من الأيدي العاملة في قطاع الزراعة عن طريق البلدان العربية التي يعمل في قطاع الزراعة فيها ما بين ٣٠ في المائة و٥٠ في المائة من قوتها العاملة. ولا يكفي الطلب على موظفين في المناطق الحضرية لشغل وظائف في الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات لاستيعاب كل الباحثين عن عمل من المناطق الريفية، وكذلك كان الحال في بلدان الشمال حتى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر.

ولذلك، يجب على البلدان العربية التخطيط للحفاظ على قوة عاملة كبيرة في قطاع الزراعة خلال العشرين أو الثلاثين عاما القادمة. ومع أن هذه القوة العاملة سوف يستمر تقلصها كنسبة من إجمالي القوة العاملة، فإن الأيدي العاملة في قطاع الزراعة ستبقى مستقرة أو تزيد بالأرقام المطلقة. ويعني هذا أن مساندة عملية التحوّل للمزارع التي تديرها الأسر ليس خياراً، بل هو ضرورة.

وفضلاً عن ذلك، نعلم أنه، على النقيض من القول المأثور أن خفض عدد الحيازات وزيادة حجمها يزيد الإنتاج، فإن الإنتاجية لا تعتمد على حجم المزارع. وتوجد مزارع كثيرة كبيرة الحجم لكن إنتاجيتها منخفضة جداً، وفي المقابل توجد مزارع صغيرة تديرها الأسر وقد تكون أعلى إنتاجية. ومن الطبيعي، أنه قد يكون العكس أيضاً صحيحاً.

**المقترحات:** نظراً لأن هذه المكاسب مُمكنة، يجب أن يساند الاتحاد الأوروبي السياسات الحكومية لبلدان الجنوب لتعزيز إنتاجية المزارع العائلية (تحسين أساليب الزراعة مع تشديد القيود البيئية، وتحسين وسائل ضبط الجودة، وتقوية ترتيبات التسويق، وتنظيم المزارعين كجزء من اقتصاد التضامن الاجتماعي، إلخ) ومساندة الجهود الحالية لبلدان الجنوب لتحقيق اللامركزية.

## ٩ انتقال الأفراد

**المشكلة:** أظهرت البحوث أن المهاجرين يجدون صعوبة أكبر في العودة إلى بلدان المنشأ ولا يستثمرون أو يعملون هناك بعد عودتهم وأن وضعهم القانوني في البلدان المضيفة ضعيف. وفضلاً عن ذلك، أظهرت التجربة أن سياسات تقديم مساعدات للتشجيع على العودة إلى الوطن باهظة التكاليف وغير فعالة. ومن ناحية أخرى، فإن طوائف المغتربين لها أثر حيوي على بلدان المنشأ من حيث التحويلات المادية (الأموال) والتحويلات غير الملموسة (معايير الجودة وممارسات الرعاية الصحية والسلوكيات الاجتماعية ومعدلات الخصوبة، إلخ).

**الرسالة:** إن التحوّل من حيث توصيف الوضع من «الهجرة» إلى «التنقل» سيُشجّع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة على السواء. والسياسة الفعّالة للهجرة هي السياسة التي تُشجّع على حرية تنقل المهاجرين وتكفل إمكانية تحويل الاستحقاقات المالية التي اكتسبوها في البلدان المضيفة واستمراريتها. فهذا يُتيح دافعا للمهاجرين للعودة إلى بلدان المنشأ والاستثمار والعمل هناك، دون خسارة حقوقهم في الهجرة، ومنها الحق في المجيء والذهاب. ويُظهر قدر كبير من البحوث الأكاديمية أن المنظمات التي تُعني بشؤون المغتربين يمكنها تسهيل اندماج المهاجرين في البلدان المضيفة وتعزيز التنمية المحلية في بلدانهم الأصلية.

إن حرية التنقل التي تكفلها الجنسية المزدوجة أو إصدار تراخيص إقامة طويلة الأمد عامل رئيسي لتعزيز التعاون بين طوائف المغتربين وبلدانهم الأصلية. وفضلاً عن ذلك، يجب تأكيد مبدأ المعاملة بالمثل بين البلدان لضمان أن تؤدي هذه العلاقات إلى مبادلات من الجنوب إلى الشمال ومن الشمال إلى الجنوب.

**المقترحات:** يجب أن يُشجّع الاتحاد الأوروبي على الحوار بين طوائف المغتربين وبلدانهم الأصلية لتعزيز حرية تنقل الأفراد ومساندة عملية التغيير في بلدان جنوب المتوسط. ولا يعني هذا فتح الحدود فتحاً كاملاً أمام الهجرة من الجنوب، لكنه يعني ضمان أن يتمتع المقيمون بشكل قانوني بوضع مستقر وآمن. ولهذه الغاية، يجب أن يضمن الاتحاد الأوروبي إمكانية تحويل المستحقات المالية للمهاجرين واستمراريتها.

ويتطلب التحول الاقتصادي والاجتماعي مناً إعادة التفكير في النموذج السابق للتنمية. وفي هذا الصدد يجب ملاحظة ثلاث نقاط:

١. يجب أن نستمر في فتح اقتصاد البلدان على نحو يحفز لاتباع سياسات الاحتواء وإعادة توزيع الثروة. ويجب أن تؤخذ حقائق الأحوال الاقتصادية في بلدان الجنوب في الحسبان ومنها ضعف قدرات إعادة التوزيع، إلى جانب الحقائق الجديدة للعلاقات بين الشمال والجنوب، ولاسيما فيما يتعلق بإعادة هيكلة سلاسل القيمة؛
٢. ويجب الحرص و بشكل وثيق على مرونة اقتصاد بلدان الجنوب والتركيز على مواطن ضعفها (المناطق الريفية والأنشطة الصغيرة غير الرسمية)؛
٣. والهدف هو تحقيق مجتمع احتوائي لا يُقْصِي أحداً وتوفير مزيد من الفرص للفئات التي كانت مُستبعدة من قبل من الوظائف وعملية صنع القرارات مثل الشباب والنساء ولاسيما في المناطق الريفية (اللامركزية).

وتواجه المجتمعات على السواحل الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط الآن نفس التحديات والفرص. وهي تتعرض لخطر استمرار النمو الضعيف، ونقص معدلات التوظيف، وزيادة مستويات عدم المساواة، والتوترات العرقية والدينية.

ويمكنها أن تختار العمل معا لتحديد سياسات جديدة للتعاون وتنفيذ إستراتيجيات لتعزيز النمو والرخاء المشترك. ويبدو أن هذا هو الهدف الواقعي الوحيد لأوروبا وهي تكافح لإيجاد مُحركَات جديدة للنمو، وبلدان الجنوب التي تسعى جاهدةً لتحديد الأدوات الصحيحة لتحقيق التنمية التي تعود ثمارها بالنفع على الجميع.

## أعضاء فريق العمل

يتألف فريق العمل من خبراء اقتصاديين ومحللين سياسيين من بلدان شمال البحر المتوسط وجنوبه اختبروا لمعرفةهم بالمنطقة. وبعض أعضاء الفريق شغلوا من قبل أو يشغلون حالياً مناصب رفيعة في مؤسسات أكاديمية عامة وخاصة في بلدانهم أو في مؤسسات دولية. لكنهم يشاركون في الفريق بصفتهم الشخصية الخالصة، والآراء المذكورة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين وحدهم.

السيدة عائشة أكارشاي جوربوز، والسيد كريم علاوي، والسيد عادل أ. بشاي، والسيد محمد شفيقي، والسيد جان كلود كوسيران، والسيد شانتايتانان ديفاراجان، والسيد بيدرو دي ليمّا، والسيد مراد الزين، والسيد حافظ غانم، والسيد إلياس جويني، والسيدة أجنس ليفالوا، والسيدة جوليا مارشيسيني، والسيد هنري مارتى جوكي، والسيد راضي المؤدّب، والسيد منجي صميلي، والسيد الموهوب موجود، والسيد جاك ولد عودية، والسيد أوليفييه راي، والسيد جان لويس ريفيرز.

مركز التكامل المتوسطي محفل تجتمع فيه وكالات التنمية والحكومات والسلطات المحلية والمجتمع المدني من جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل تبادل المعرفة ومناقشة السياسات العامة، وتحديد الحلول اللازمة لمعالجة التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة.

[www.cmimarseille.org](http://www.cmimarseille.org)

Facebook: CMI Marseille

Twitter: @cmimarseille

للاتصال:

السيدة جوليا مارشيسيني. أخصائية في الشراكات

بريد إلكتروني: [gmarchesini@worldbank.org](mailto:gmarchesini@worldbank.org)

هاتف: ٤٩ ٤٤ ٢٤ ٩٩ ٩١ ٤٩٣ (+٣٣)

مركز التكامل المتوسطي (CMI)

البنك الدولي – مكتب مرسيليا

Corniche Kennedy ٢٧١, Villa Valmer

Marseille – FRANCE ١٣٠٠٧





The Center for Mediterranean Integration (CMI) is a space where development agencies, Governments, local authorities and civil society from around the Mediterranean convene in order to exchange knowledge, discuss public policies, and identify the solutions needed to address key challenges facing the Mediterranean region.

[www.cmimarseille.org](http://www.cmimarseille.org)  
Facebook: CMI Marseille  
Twitter: @CMIMarseille

